على هامش الصراحة

صناديق التقاعد

■ إحسان شمران الياسري

هناك العديد من الضمانات التي توفرها الدول للعاملين فيها، ولبقية أبناء المجتمع. وابرز هذه الضمانات هي المعاشات التقاعدية التي تصرف للأشخاص الذين عملوا في الدولة من الموظفين أو من العاملين في القطاع الخاص.. وتصرف تلك المعاشات من حصيلة الاستقطاعات التي أداها الشخص في حياتها إلى تلك الصناديق في صورة توقيفات تقاعدية أو استقطاعات الضمان الاجتماعي.

وتختلف صناديق التقاعد التي تتبناها الدول من حيث آلياتها أو إدارتها أو مدى عائدتيها (للحكومة أو كصناديق مستقلة).

وفي العراق، تعتبر الضمانات من تلك الشاكلة من أقدم الأنظمة الموجودة في المنطقة. ومنذ عقود مضت، كان في العراق شريحتان من الأشخاص الذين يحصلون على المعاشات التقاعدية، وهم العمال الذين تقاعدوا من القطاع الخاص، والموظفون الذين تقاعدوا من مؤسسات الدولة..

ولقد واجهنا مشكلة نتجت عن التغيير الكبير في الرواتب والأجور الذي تحقق بعد نيسان/٢٠٠٣.

فقد قفزت الرواتب إلى أكثر من ١٠٠ ضعف، بل قفز بعضها إلى ١٠٠٠ ضعف. كما تغيرت مقادير ونسب الاستقطاعات التقاعدية، وأصبحت مبالغها محسوسة بعدما كانت ليست ذات قيمة.. وان متجمع ما استقطع من بعض الموظفين قبل عام ٢٠٠٣ قد لا يوازي راتب شهر واحد بعد هذا العام.

ولهذا قررت وزارة المالية أن تتحمل الخزينة العامة الرواتب التقاعدية الجديدة.. كما أنشأت صندوقا للتقاعد بضوابط وآليات جديدة وفق أفضل الممارسات الدولية. إلا إن هذه الصناديق ستواجه مشكلة الحاجة الدائمة إلى دعم الخزينة ولحين توفر الموارد عبر تراكم مواردها من الاستقطاعات.

إضافة إلى صندوق الضمان وصندوق التقاعد، هناك صناديق تقاعد لبعض فئات المجتمع، كصندوق تقاعد الصحفيين وغيره.

وعندما نتحدث عن الضمانات، نأمل أن تتطور الضمانات لبقية الشرائح التي ستأتي لحظة من حياتها تكون بحاجة إلى الضمانات التي تديم حياتها وتحفظ كرامتها، كصندوق لضمان الشيخوخة، وآخر لحماية الأرامل وغيره.

وكأي قضية لها علاقة بالأموال واستخداماتها ومصادرها، قد تواجه الحكومة مشكلة عند اقتراح وسائل الضمانات الجديدة أو تطوير وسائل الضمانات الحالية.. بل إن مثل هذه القضايا تكون أحيانا محلا للمنازعات والمساومات السياسية التي يكون بعضها رخيصا لمجرد تحقيق مكاسب جديدة أو حرمان جهة سياسية من تحقيق مكاسب سياسية، حتى لو كانت تلك المكاسب ناتجا عرضيا عن منجزات فعلية لشرائح مهمة من الشعب.

إن الضمانات الاجتماعية بحاجة إلى اهتمام، وبحاجة إلى دراسة من قبل متخصصين ليس لهم ارتباطات سياسية قد تفضي إلى خراب الأهداف.

كما تحتاج مؤسسة التقاعد الوطنية إلى دعم للنهوض بمهامها، وتشجيع خطواتها الواعدة في توفير تلك الضمانات.

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الكُرد الفيلية في العراق: أين الحل؟

هل هم يتحركون عبثاً وحائرون بين مدينتي نعم ولا؟

العراقيات والعراقيون جميعاً عاشوا مأساة الكُرد الفيلية وعرفوا بها وسكتوا عنها لأنها لم تشملهم، ولكنها شملت الكثير منهم في ما بعد. عاشوا مأساة العائلات التي هُجرت عنوة إلى إيران بعد أن انتزعت منها كل ما تملك من أموال منقولة وغير منقولة، عاشوا مأساة العائلات التي قتلت بعد ان جردت من كل شيء بما فيها الحلي التي كانت على معاصمهم أو صدورهم، عاشوا مأساة الشبيبة الكُردية الفيلية التي اعتقلت وزجت بالسجون ثم صفيت وألقيت في المقابر الجماعية الصدامية، عاشوا مأساة الشبيبة الكُردية الفيلية التي أرسلت إلى الخطوط الأمامية لجبهات القتال مع إيران لتقتل على أيدي الجنود الإيرانيين أو دفعها للسير على الأرض المزروعة بالألغام لتموت هناك. إنها المأساة المستمرة لعدد كبير جداً من الكرد الفيلية الذين نزعت منهم أولاً وقبل كل شيء الجنسية العراقية، هويتهم الوطنية.

كاظم حبيب

لقد ارتكب الدكتاتور المجرم صدام حسين أبشع الجرائم بحق الكُرد الفيلية، جرائم ضد الإنسانية ومحاولة لإبادة الكُرد الفيلية في العراق بمختلف السبل المتوفرة لديه. ولم تكن هذه السياسة التي مارسها صدام حسين جاءت صدفة أو بسبب اعتقاده بأنهم يمكن أن يخدموا إيران في فترة الحرب، بل كانت تجسد فكراً وسياسة عنصريين معاديين للكُرد أساساً ومنهم الكُرد الفيلية، وهي ناتجة عن مواقف الكُرد الفيلية البطولية في الدفاع عن الجمهورية الأولى ضد انقلاب البعث الفاشي، وهي بسبب وطنيتهم الحميمة وانتمائهم لهذا الوطن الذي اسمه العراق، وهي بسبب رفضهم الحرب ضد الشعب الكُردي في كُردستان العراق وموقفهم الثابت من الحقوق القومية للشعب الكُردي الذي يشكل الكُرد الفيلية جزءاً منه.

لقد كان الكُرد الفيلية وعلى مدى عقود يجدون في حزبين سياسيين موقعاً لهم في النضال من اجل الحرية والديمقراطية والحقوق القومية، في الحزب الشيوعي العراقي وفي الحزب الديمقراطي (الكُردي) ومن ثم الكُردستاني. وكان هذا واحداً من الأسباب في كره وحقد صدام حسين وحزبه وكل القوميين اليمينيين المتطرفين على الكُرد الفيلية. ومن ثم تشكل حزباً ثالثاً ساهم مع الحزبين أيضاً في أعقاب عام ١٩٧٦ في الدفاع عن حقوق الكُرد الفيلية، وأعني به الاتحاد الوطني الكُردستاني.

شارك الكُرد الفيلية في النضال ضد الدكتاتورية الصدامية وعانوا الأمرين من جراء ذلك. وكل الأحزاب السياسية العراقية المدنية منها والدينية أقسمت أغلظ الأيمان ووعدت وتعهدت بتأمين كامل حقوق المواطنة للكُرد الفيلية واستعادة ما فقدوه من حقوق وممتلكات بعد سقوط النظام. ثم جاء السقوط وجاء الحنث بالوعد والعهد والقسم الذي أعطي للكُرد الفيلية من جانب كل الأحزاب التي تسلمت السلطة في بغداد دون استثناء، في ما عدا الحزب الشيوعي العراقي الذي تبنى قضيتهم ولم يستطع تحقيق شيء لهم لأنه لم يكن قادراً على ذلك.

دعوني أقول، ومع كل الألم الذي يحز في نفسي، أن الأحزاب الكُردستانية التي تبنت قضية الكُرد الفيلية لم تلتزم بوعودها وعهودها، وإلا لكانت قد حققت لهم ما يجب أن يتحقق لهم. وهو ما يوجع الكُرد الفيلية كثيراً وما يقض مضاجعهم يومياً ولهم كل الحق في ذلك.

أفهم تماماً حين يشير طارق الهاشمي في رسالته الجوابية على رسالتي التي وجهتها له قبل عدة سنوات حول حقوق ومظلومية الكُرد الفيلية، إلى أن هذه مشكلة معقدة وفيها آراء مختلفة، فالرجل من القوى القومية والإسلامية المعروفة بمواقفها إزاء الكُرد الفيلية، وهم يضاف إلى ذلك من المذهب الشيعي، وهو يعتبرهم من التبعية الإيرانية! ولكني لا استطيع أن افهم قطعاً أن لا تتضمن مطالب التحالف الكُردستاني للمشاركة بالحكم في بغداد موضوع حقوق الكُرد الفيلية التي اغتصبت في عهد الدكتاتور صدام حسين، منظم الأنفال وحلبجة وتهجير وتشريد وقتل الكُرد الفيلية والتعريب. ولا يمكنني أن أفهم ذلك ولا يمكنني كعربي عراقي مدافع عن حقوق القوميات أن أقبل بذلك. ولهذا أطالب الأخوة والأخوات في التحالف الكُردستاني ورئاسة وحكومة إقليم كُردستان أن يتبنوا فعلياً وعملياً مطالب الكُرد الفيلية ويضعوها في مقدمة مطالبهم في التفاوض مع من يريد تشكيل الحكومة العراقية القادمة.

جاء في رسالة جوابية للصديق الأستاذ عادل مراد على رسالة عصام الفيلي حول الموقف من حقوق الكُرد الفيلية المغتصبة ما يلي:

الاخ الفاضل عصام أكرم

أعتقد بان العلة الاساسية تكمن فينا.. ولكننا نحاول بشتى الوسائل قذف قماماتنا على الآخرين والسبب يكمن في ضياع الذات وتعالي الواحد على الآخر والتقليل من شأن الآخر .. إذ ما زلنا نعيش أجواء القرى النائية علما بأننا لم نر القرية وترعرعنا في قلب العاصمة ... فالحسد يمزقنا .. كالفلاح الذي يدعو السماء لان تهطل على ارضه لتجف ارض جاره. مع الاعتذار.

المخلص عادل مراد السليمانية

أتفق مع الأخ الكريم على أن الفرقة بين الكُرد الفيلية، وهي نتيجة منطقية لما يجري في العراق في المرحلة التي أعقبت سقوط صدام حسين ونظامه العفن، وأن وحدتهم أساسية لاستعادة حقوقهم المشروعة والعادلة. إذ إن كثرة منهم، وليس كلهم، موزعون بين الجانب القومي والجانب الديني المذهبي، وبين الجانبين الفكري والسياسي وكذلك المصلحي أيضا. وقد لمست هذا بنفسي حين طلب مني أن اشارك في عقد لقاء لهم تحت مظلة التجمع العربي لنصرة القضية الكُردية دون أن يكون لي وللأخوة في التجمع أي هدف أو قصد ذاتي تحت هذا المشروع سوى تجميعهم وتخفيف أو إلغاء الفرقة عنهم. إنهم بين مدينتي لا ونعم، وكما يقول المثل الشعبي العراقي "بين حانه ومانه ضيعنا الحانه"!

ولكن السؤال الذي يواجهني إزاء رسالة الأخ الكريم هو: هل هذا هو السبب في ذلك أم أن السبب يكمن في حقيقة الفكر والسياسة والمصالح الخاصة للقوى التي تحكم العراق؟ اعتقد أن من واجب الكُرد الفيلية أن يجدوا وحدتهم العملية بغض النظر عن الاختلاف الفكري أو السياسي في ما بينهم، إذ أن هناك الكثير الذي يوحدهم والقليل الذي يفرقهم.

ولكن أليس من واجب الأحزاب الوطنية الديمقراطية أن تتبنى قضيتهم وتدافع عنها، ومنها الحزبان الرئيسيان في كُردستان العراق، الحزب الديمقراطي الكُردستاني والاتحاد الوطني الكُردستاني؟ أليس من واجب الأخ عادل مراد أن يسعى بكل الجهود الممكنة، رغم مرضه الذي أرجو له الشفاء العاجل، أن يبادر بالاتفاق مع الحزب الديمقراطي الكُردستاني وبقية الأحزاب الكُردستانية إلى عقد مؤتمر كبير يوحد الكُرد الفيلية ويتبنى القضايا التي يطرحونها وهي عادلة كلية؟ أليس من واجب رئاسة الجمهورية ورئاسة الإقليم والحكومة الكُردستانية أن تتبنى ذلك؟ لا أنتظر أي استجابة من الأحزاب الإسلامية السياسية لقضايا الكُرد الفيلية، فهم في مواقفهم لا يختلفون عن موقف الحكومة الإيرانية من الكُرد الفيلية، خاصة إذا علمنا ما عاناه الكُرد الفيلية من الحكم الإسلامي الإيراني، وخاصة العراقيات والعراقيين من الكُرد الفيلية!

في الوقت الذي أتفق مع الأخ الأستاذ عادل مراد في ما ذهب إليه حول التمزق الكُردي الفيلي، ولكني أختلف معه في تقديره المشكلة المركزية، أي فرقة وتشتت الكُرد الفيلية، وليس في الموقف الحكومي العراقي وعموم الموقف إزاء الكُرد الفيلية باعتباره العائق الفعلي لحل المشكلة. هل من المعقول والمفيد مثلاً أن لا ترشح الأحزاب الكُردستانية كُردياً فيلياً واحداً في بغداد ليخوض الانتخابات مثلاً بل ترشح كرداً من مدن السليمانية وأربيل أو دهوك؟ ولمصلحة من يحصل مثل هذا الأمر؟

أثير هذه الأسئلة لالكي أحرج الصديق الأستاذ عادل مراد، وهو الكُردي الفيلي المعروف الذي يتبنى جميع القضايا الفيلية العادلة، فرسالته تعبّر عن جرح عميق يعاني منه بصدد هذه المسألة، ولكن لكي أنبه الأخوة في الحزبين الكُرديين الكبيرين أن يلتزموا على الأقل ما يلتزم به الحزب الشيوعي العراقي إزاء الكُرد الفيلية، رغم عدم قدرته على إنجازها،على أنه موقف مبدئي، إذ لو اتفقت هذه الأحزاب مع الحزب الشيوعي العراقي ومع قوى ديمقراطية اخرى ومع قوى الكُرد الفيلية، لكان بالإمكان تحريك الشارع ايضاً لصالح قضية الكُرد الفيلية.

أتمنى على الأخ الكريم أن يبحث هذا الموضوع مجدداً وأن يعيد النظر بمضمون رسالته لكي لا تكون ذات جانب واحد، بل تُعالج المسألة بجانبيها وتساهم باتخاذ الإجراءات الكفيلة بمعالجة الموضوع.

أتمنى على اعضاء المؤتمر القادم الذي يراد عقده في لندن والخاص بقضايا الكُرد الفيلية أن يحقق ما عجز الجميع عن تحقيقه إلى الآن.

عوامل القوة في الديمقراطية العراقية

إياد مهدي عباس

> منذ فجر التاريخ كان العراق بموقعه الجغرافي ملتقى الكثير من الحضارات العالمية عبر عصور التاريخ المتعددة، حيث شكل نقطة التقاء بين الشرق والغرب ما جعل منه مركز إشعاع حضاري كبير.

كان العراق وما يزال اللاعب الأبرز والاهم في المنطقة وذلك بما امتاز به من موقع جغرافي فريد بين بلدان العالم والمنطقة حيث يعتبر القلب النابض للعالم القديم المتمثل في قاراته الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا فهو حلقة الربط بين هذه القارات كما انه تبوأ مركزاً مهماً بين دول العالم الإسلامي حيث كان مركزاً للخلافة الإسلامية لقرون من الزمن وبالإضافة إلى موقعة الجغرافي وأهميته الدينية فقد أكرمه الله بأرض خصبة ومياه وفيرة وانهار جارية وثروات هائلة من النفط والكبريت والفوسفات وغيرها من المعادن المهمة التي تعتبر عصب الحياة الصناعية .

و قد سكن العراق شعب تنوعت أعراقة وقومياته وأديانه ومذاهبه فترى فيه العربي والكردي والتركماني والآشوري وفيه المسلم والمسيحي والصابئي والايزيدي وغيرهم، وهذا التنوع الديمغرافي كان بالإمكان أن يكون عامل قوة لا عامل ضعف حيث نرى فيه أناسا تختلف قومياتهم وأديانهم وأجناسهم يعيشون في حالة موحدة دون إن تكون هنالك مشاكل تعكر صفو حياتهم وعيشهم .

وكان بإمكان العراق أن يكون صاحب أقدم واكبر تجربة ديمقراطية في المنطقة وفق ما يمتلكه من مقومات تساعد إلى حد كبير في إنجاح العمل الديمقراطي فيه لولا تسلط الأنظمة الجائرة والمستبدة على حكمة لعقود طويلة من الزمن نتج عنها غياب كامل لمفهوم التعددية والديمقراطية لدى أبناء شعبة .

ونستطيع القول إن جميع التجارب الديمقراطية التي مرت بها الشعوب المتحضرة في العالم نتج عنها واقع سياسي واجتماعي على درجة عالية من الرقي والتكامل تمخض عن هذا الواقع ثورة شاملة استوعبت جميع مفاصل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية حتى تحولت تجارب هذه الشعوب إلى أنموذج يحتذى به وطموح للشعوب التي رزحت وما زالت ترزح تحت الأنظمة الديكتاتورية الشمولية. وما نشاهده اليوم في هذه الدول التي تبنت المفاهيم والأسس الديمقراطية والتي ترجمتها إلى خطوات عمل حقيقية نتج عنها تطور هائل في المجالات الصناعية والزراعية والتجارية والعمرانية والإنسانية، حيث تحولت هذه الدول إلى مؤسسات إغاثة تقدم إلى الشعوب التي تعيش تحت الحكم الديكتاتوري الغذاء والكساء والدواء وغيرها من الاحتياجات الأخرى حتى أصبحت هذه الشعوب المحرومة تتمنى العيش في هذه الدول المتقدمة بسبب ما تشاهده من أنظمة ديمقراطية تجعل من الإنسان قيمة عليا وإسعاده غاية كبيرة، لذا أصبحت هذه أمنية ملحة لدى الشعوب المظلومة للبحث عن أسباب العيش الكريم ضمن إطار سياسي واجتماعي يقدس حرية الإنسان وكرامته وبنفس الوقت الهروب من واقع ديكتاتوري أليم، لذا تمخض عن هذه المقارنة البحث عن الذات الإنسانية من خلال حدوث هجره كبيره البعض منها شرعي وقانوني والبعض الآخر غير شرعي. كل ذلك من اجل الوصول إلى هذه الدول التي تحولت بفضل الأنظمة الديمقراطية إلى عامل جذب يستحق المجازفة، وللأسف فإن اغلب المهاجرين هم من الدول العربية التي تحول البعض من دولهم إلى عامل طرد !! بسبب أنظمة الحكم السائدة فيها، علماً إن ما تمتلكه هذه الدول من الموارد أضعاف ما تمتلكه الدول المهاجر إليها، ولكن هل يمتلك حكام هذه الدول الشجاعة في الإفصاح عن السبب الذي حول بلدانهم إلى بلدان طاردة لشعوبها رغم ما تمتلكه من موارد كبيرة تكفي لعيش قارة مع شعوبها !!! وكان الأجدر بقادة المنطقة أن ينتهجوا بشكل اختياري وطوعي نهجاً ديمقراطياً في حكم شعوبهم وان يؤمنوا إيمانا حقيقياً في التداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع وان لا يجبروا شعوبهم على أن تفرض عليهم المنهج الديمقراطي بالقوة وهذا ما بدأ يبرز بشكل واضح في بعض الدول العربية وعند ذلك لا تنفع الديكتاتورية حصونها.

لذا فإن أهم مقومات نجاح التجربة الديمقراطية في البلد متوفرة عبر هذا التنوع الفكري والأيدولوجي والعرقي والذي يسمح بتكوين رؤى تصب جميعها في بناء الدولة العراقية وفق أسس المواطنة الصحيحة بعيدا عن التخندقات التي لا تقود إلا لمزيد من ضياع الهوية الوطنية التي ظل شعب العراق ملتحما لأجلها ولا يمكن أن يفرط بهذه الهوية على حساب الهويات الفرعية الأخرى .

المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

علي نافع حمودي

عند مقارنتنا المجتمع العراقي قبل التغيير في نيسان ٢٠٠٣ وما بعده نجد إن هذا المجتمع وعلى مدى نصف قرن تحكمت فيه قوى شمولية ولم تعطه فرصة للنمو والتطور بل قيدته في قوالب أنتجتها وفق أفكارها وأيدلوجيتها، وتعرض هذه المجتمع خلال الفترة الماضية إلى المحاصرة وسياسات الاحتواء والإخضاع من قبل أنظمة الحكم المتوالية، بقطع النظر عن اتجاهاتها السياسية وأطروحاتها الأيديولوجية المتباينة. وبدل أن يكون المجتمع المدني شريكا في التنمية وصناعة القرار، تحول في إطار النظام السائد إلى خادم للدولة، وداعم للاستبداد، ومنتج للكوادر التي يتعامل معها و تلجأ إليها الحكومات والأحزاب الحاكمة عند الضرورات أو لاستكمال عناصر الديكور.و إن الحديث عن دور المجتمع المدني في الدفاع عن الديمقراطية وترسيخها، ظاهرة حديثة في سياق تطور النظام السياسي في العراق من الشمولية إلى التعددية ومن التبعية إلى المشاركة .

وتنظر الأنظمة الشمولية لمجتمعاتها المدنية نظرة ضيقة ومحدودة. فمن وجهة نظر هذه الأنظمة، لا يتجاوز دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية مهمة مساعدة الدولة على تنفيذ سياساتها، وفق الحدود والشروط التي تضعها الحكومات والهيئات الرسمية.

فالمجتمع المدني، من وجهة نظر معظم النظم ذات الحزب الواحد، لا يتمتع بصلاحيات حقيقية أو سلطات فعلية، وإنما حركته محدودة بسقف لا يحق له أن يتجاوزه. فهو كيان تابع، لا يحق له التدخل بشكل فاعل في وضع السياسات العامة، ودوره ثانوي وتكميلي لدور المؤسسات الحكومية التي يجب أن تبقى بيدها المبادرة والإشراف والتخطيط وتوزيع المهام.

ومن هذه الزاوية وجد المجتمع المدني العراقي نفسه في حالة نزاع وصراع مع الحكومات حول مفهوم " المجتمع المدني " ودوره وصلاحياته وعلاقته بمؤسسات الدولة وأجهزة الحكم ، إلى جانب تحديد الآليات القانونية التي يجب أن تتوفر كشرط ضروري للبقاء والتأثير.

وبما أن معظم أنظمة الحكم في العالم العربي ومنها العراق في حقبة البعث المباد، تأسست وفق ثقافة سياسية تؤله الحاكم والزعيم وتعطي الأولوية للدولة على حساب المجتمع، فقد ترتب عن ذلك نزوع مستمر من قبل السلطة نحو احتواء المجتمع بل وابتلاعه. وتجسد ذلك في واقع قانوني وسياسي ساهم بشكل رئيسي في تعطيل وتأخير ولادة مجتمعات مدنية ناضجة وفاعلة، وتسبب أيضا في إصابة معظمها بعاهات شوهت عملية تأسيسها، وأثر سلبا على نسق نموها وعطل الكثير من طاقاتها.

ومن هذه الزاوية، كان من الطبيعي أن يقترن مسار استكمال تشكل منظمات المجتمع المدني بمدى تقدم مسارات التحول الديمقراطي. وهو ما جعل الاستقلالية وحرية تشكل الجمعيات والدعوة إلى مراجعة القوانين المقيدة لنشاطها تحتل أولوية قصوى في برامج واهتمامات النشطاء والفاعلين الاجتماعيين والديمقراطيين في العراق ما بعد سقوط النظام المباد.

وهذه المتغيرات منحت منظمات المجتمع المدني فرصة الانتقال إلى أن تكون شريكا قويا وفاعلا في عملية الإصلاح الديمقراطي، رغم ضعف إمكاناتها. وهو دور لم تتهيأ له هذه المنظمات، لكنها أصبحت مضطرة للقيام به الآن وخلال السنوات القليلة القادمة خاصة ان قانون منظمات المجتمع المدني تأخر تشريعه كثيرا رغم أهميته، حيث صدر هذا القانون في آخر جلسة للبرلمان العراقي المنتهية ولايته.

وما يمكن أن نتأمله من منظمات المجتمع العراقي في المرحلة القادمة تفعيل دورها كشريك في عملية التحول الديمقراطي في العراق .

هذا التحول الذي لن يتحقق بدون مجتمع مدني فعال قادر على تأسيس شراكة مع الحكومة أي أن يكون شريكا وليس تابعا كما كان سائدا في السنوات الماضية، لأن مبدأ الشراكة هو مفتاح التطور المجتمعي لا سيما أن منظمات المجتمع المدني قادرة على تجاوز أخطاء الماضي بعد أن كسبت خبرة ميدانية كبيرة تؤهلها لأن تلعب دورا مهما في العراق الجديد.

دور النخب الثقافية في بناء الشخصية العراقية

إيمان محسن جاسم

> ما هو دور المثقف العراقي في رسم ملامح المشهد المجتمعي للعراق الجديد ؟ وهل هذا المثقف يتحمل مسؤولية بناء مجتمع خرج من نظام شمولي وإعلام مركزي وثقافة أحادية الجانب إلى مجتمع ديمقراطي تعددي يحتكم إلى صناديق الاقتراع في اختيار حكوماته سواء المركزية أم المحلية ؟

ومن الضروري جدا أن نقف عند دورنا في بناء المجتمع ، وعندما أقول دورنا أقصد به دور الكاتب والإعلامي والمثقف العراقي لأننا لا يمكن إلا أن نكون بناة لهذا المجتمع ، ولا يمكن أن نوكل هذه المهمة للنخب السياسية التي من المفترض أن تأخذ على عاتقها هذه المهمة إلا إنها لم تكن قادرة على بناء هذا المجتمع وفق السياقات الصحيحة البعيدة عن التخندقات المختلفة الاتجاهات والتي جميعها تصب في نهايات غير سليمة .

ونجد إننا في الكثير من أحاديثنا الخاصة والعامة نستحضر الكثير من المثاليات ونبدو أحد رعايا جمهورية أفلاطون حين ندافع وبقوة عن المثل والقيم والمبادئ ، ومن يسمع هذا يصدر منا وعلى المستويات كافة سواء في المجال السياسي أم الاقتصادي أم حتى الثقافي ، خاصة وأننا شغلنا الفضائيات كثيرا باستعراضاتنا عن قيم النزاهة والشفافية واحترام رأي الآخر وقبول الرأي المعاكس لتوجهاتنا ، وبات المواطن العراقي يعرف جيدا معنى التعددية والفيدرالية والوحدة الوطنية، وأغلب تلاميذ مدارسنا حفظوا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل ، وكرسنا أوقاتاً طويلة لبناء مجتمع اللاعنف .

من يسمع هذا ويطالعه يتبادر إلى ذهنه أشياء عديدة، فإذا ما كان هذا الشخص مقيماً في العراق فسيقول من إذن المسؤول عن الكثير من الظواهر السلبية الموجودة الآن ؟ ومن هو منفذها ؟ وكيف إذن تصاغ التقارير عن حجم الفساد الإداري في مفاصل الدولة العراقية وخروقات حقوق الإنسان ، وتعاظم نسبة الأميين ، وازدياد معدلات الفقر أو ما تحت خط الفقر ، إذا ما كان بناء البلد وفق ما يروج إعلاميا بطرق سليمة وصحيحة فكيف إذن يتسرب الفساد واللاقانون للعراقيين ؟ وكيف لا يحترم الآخرون الرأي الآخر ويحاولون جهد الإمكان مصادرة هذه الآراء وتهميشها ؟

أما إذا كان هذا الشخص مقيماً خارج العراق فإنه بالتأكيد لا يصدق ما تتناوله الأخبار عن الصراع بين الكتل السياسية ومشاوراتها التي لا يمكن أن تنتهي في يوم ما وقد تصل هذه المشاورات حتى آخر يوم من عمر البرلمان الحالي الذي تسلم أعضاؤه كامل مستحقاتهم القانونية عن أعمال لم ينفذوها بعد ولا يمكن أن نجد برلماناً في العالم يتقاضى أعضاؤه كامل مستحقاتهم وهم لم يكملوا جلستهم الأولى ، وبالتالي فإن (هذا المقيم خارج العراق) سيضرب كفاً بكف وهو يقول كفاكم تجني على العراق ، وكفاكم نقل أخبار مزيفة عن هذا البلد ، كيف يمكن أن نصدقكم والعراق تلاميذ مدارسه الابتدائية يحفظون كل المواثيق الدولية وبعضهم يحفظ الدستور ، وتجري انتخابات في ما بينهم لاختيار لجان حقوق الإنسان والبيئة ، فيما تتناول وسائل الإعلام عن ٢٤ ألف مخالفة مرورية في شهر واحد لمدينة بغداد فقط وهذا يعني قمة التجاوز على القانون الأبسط في كل العالم ألا وهو قانون المرور الذي لا يمكن خرقه، لكننا نجد معدل مخالفات يومية في العاصمة يتجاوز الـ ٩٠٠ عدا التي يتم غض الطرف عنها أو تحصل في شوارع لا رجل مرور فيها بينما في دول العالم الأخرى من ينظم السير إشارات ملونة ليس إلا.

نحن إذن أمام صورتين للعراق، الصورة المثالية التي نطمح إليها والتي تتمثل بما نلقنه للصغار وما نتناوله في وسائل الإعلام التي نحاول من خلالها أن نرسم صورة زاهية ورائعة لهذا البلد وشعبه، وبالتأكيد هذا شيء إيجابي يمكن أن يؤثر في الجيل الحالي والأجيال القادمة من أجل بناء مجتمع مثالي في كل شيء، وهذا المجتمع نحن نتحمل مسؤولية بنائه وترصينه وترسيخ القيم الصحيحة، بعيداً عن التشوهات التي ربما يحاول البعض إبرازها .

أما الصورة الثانية والتي يرسمها البعض وللأسف الشديد هذا البعض يتمثل في النخب السياسية والثقافية التي بإمكانها أن تستحوذ على ساعات طويلة من البث وصفحات عديدة من الصحف لكي ترسم العراق للعالم بأسره على انه عراق متصارع مع بعضه البعض خاصة أن الأغلب يستخدم لغة متشجنة ويكرر من استخدام مفردة (لا) كلما اقتضت الضرورة ذلك ،وهذه الكلمة استخدمت كثيرا في السنوات الماضية، فالبعض قال (لا للدستور) وكررها (لا للانتخابات) و (لا للتهميش والإقصاء) وأخيرا البعض يردد كلمة (لا) عن مشاريع لم تعلن ويرفض المشاركة في حكومة لم تشكل بعد، وبالتالي فإنهم يرسمون صورة أخرى للعراق تمثل وجهاً آخر يكرسون من خلاله ثقافة لا نريدها أن تنمو في بلد نحاول جاهدين أن نجعله بالصورة التي نريدها ونتمناها .

إذا كانت حناجر أطفال العراق وهي تصدح كل يوم بحب الوطن لا تجد مكانا لها في وسائل إعلامنا المقروءة أو المرئية لأنها لا تشكل مادة خبرية دسمة للكثير من الفضائيات ووسائل الإعلام الأخرى ، فأولى أن يحجب إعلامنا الصادق النزيه الحر الوطني كل ما يشوه صورة العراق ويظهرنا كشعب نتصارع من اجل السلطة والمال والنفوذ، فنحن شعب يمثلنا ملايين التلامذة والطلبة وهم يحثون الخطى صباح كل يوم في سبيل رقي مجتمعنا ولا يمكن أن نكون متناحرين لأننا نشاهد بأم أعيننا كيف يسير هؤلاء الطلبة يداً بيد ولا يبالون بنشرات الأخبار التي تحاول اصطياد ما يروق لها .

صورة العراق لا يمكن أن ترسم من خلال (اللاءات المتكررة) ولكنها ترسم من خلال طوابير المدارس وهي تشد رحالها صباح كل يوم لتضع لمسه جديدة في وطن ما زال البعض يتجنى عليه ويفتري .